Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

تأثير الخطاب الديني في قضايا المرأة وحقوقها في لبنان: دراسة نوعية لتحليل الخطاب الديني وتأثيره في انعكاس حقوق المرأة في المجتمع اللبناني

إيهاب محمد مرعي
دكتوراه إعلام إسلامي- جامعة الجنان – طرابلس – لبنان

استلام البحث:21-04-2024 مراجعة البحث :20-06-2024 قبول البحث :24-06-2024

ملخص

تعتبر القضايا الدينية والثقافية والاجتماعية من أهم العوامل التي تؤثر على حقوق المرأة في لبنان وأهم هذه العوامل نظام الأحوال الشخصية الذي يرجِع لكل طائفة أحوالها الشخصية الخاصة بها وهو ما نتوسع في شرحه ومدى تأثره وتأثيره على حقوق المرأة في لبنان. فالخطاب الديني يمكن أن يتأثر بالتفسيرات والتأويلات المختلفة، وقد يتم استخدامه لتبرير التمييز والعنف ضد النساء أو تهميشهن في المجتمع أو حرمانهن من بعض حقوقهن كحضانة الأطفال أو منح الجنسية لأولاد اللبنانية المتزوجة من أجنبي. وبالتالي، فإن فهم تأثير الخطاب الديني على حقوق المرأة يساهم في إلقاء الضوء على هذه القضية الهامة والعمل على تحقيق التغيير اللازم. فعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في المجتمع اللبناني في مجال حقوق المرأة، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه المرأة في الحصول على المساواة الكاملة وتحقيق حقوقها.

الكلمات المفتاحية:

Abstract:

Religious, cultural and social issues are among the most important factors affecting women's rights in Lebanon. The most important of these factors is the personal status system, which returns each sect to its own personal status, which we will elaborate on and the extent of its impact on women's rights in Lebanon. Religious discourse can be influenced by different interpretations and may be used to justify discrimination and violence against women, marginalize them in society, or deny them some of their rights such as child custody or granting citizenship to the children of a Lebanese woman married to a foreigner. Understanding the impact of religious discourse on women's rights can help shed light on this important issue and help bring about change. Despite the progress that has been made in Lebanese society in the field of women's rights, there are many challenges facing women in achieving full equality and realizing their rights.

Keywords:

مـــقدّمـــــة:

يعد لبنان بلدًا متعدد الثقافات والأديان والطوائف، حيث ينقسم المجتمع اللبناني بين الإسلام والمسيحية والتي بدورها مكونة من طوائف ومذاهب هي نسيج هذا المجتمع. وبالتالي، يمكن أن يكون للخطاب الديني الطائفي تأثير كبير على القضايا المرتبطة بحقوق المرأة في البلاد .الجمهورية اللبنانية هي جمهورية برلمانية و ديمقراطية وطائفية. تعتمد نظام توزيع السلطات على الطوائف الثماني عشر طائفة المؤلفة للنسيج المجتمع اللبناني. فمثلا رئاسة الجمهورية تعود للموارنة, و رئاسة الحكومة تعود للسنة، أما رئاسة مجلس النواب فهي للشيعة.

في هذه الدراسة، سوف نتناول موضوع تأثير الخطاب الديني على حقوق المرأة في لبنان.و يعتبر التحدي الرئيسي أمام النساء في لبنان هو تحقيق المساواة والحصول على حقوقهن المتساوية في المجتمع، وتعد القضايا الدينية والثقافية من أهم العوامل التي تؤثر على تلك الحقوق.

وتعتبر القوانين الدينية والتفسيرات التابعة لها و للنصوص الدينية من العوامل التي تؤثر على حقوق المرأة. فعلى سبيل المثال، قد يتم تفسير بعض النصوص الدينية بطريقة تمييزية تحجب حقوق المرأة أو تعيق تقدمها في المجتمع من هنا، يأتي دور هذه الدراسة في فهم تأثير الخطاب الديني على حقوق المرأة في لبنان.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحليل الخطاب الديني لمعرفة كيف يتم استخدامه لتبرير العنف ضد النساء أو تهميشهن في المجتمع. كما هدفت إلى البحث في السياق الثقافي والاجتماعي الذي يحيط بتلك القضية واستخدام الأدلة الموجودة في المصادر العربية المرجعية لتوثيق وتأكيد النتائج. و هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير الخطاب الديني على حقوق المرأة في لبنان عل اعتباره موضوعًا ذا أهمية كبرى.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة :

1. من أهمية التركيز على تحليل الأبعاد الجندرية للخطاب الديني وكيفية تأثيره على حقوق المرأة. و في كيفية استخدام الخطاب الديني ومعرفة وسائل الخطاب ومفرداته التي يستخدمها الخطيب فيما يتعلق بحقوق النساء وصوغ الخطب بما يتفق مع مبررات نكرانه لتلك الحقوق وانصاف المرأة في المجتمع. واستعراض الأفكار والمفاهيم التي تناقش تلك الأبعاد الجندرية مع استخدام الأدلة الموجودة في المصادر الدينية لتوثيق النتائج.
2. استكشاف العلاقة بين الثقافة والدين وكيف يتشكل التفاهم الاجتماعي بينهما بشكل يؤثر ايجاباً على احقاق المرأة وانصافها أسوةَ بالرجل .

سننظر في كيفية تأثير الثقافة والقيم الاجتماعية على التفسير الديني والتأثير على حقوق المرأة في المجتمع. (سيتم تناول الأمثلة والدراسات التي تلقي الضوء على تلك العلاقة بين الثقافة والدين).

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على دراسة الفرضية التالية:

1. تقديم الخطاب الديني أو الطائفي يؤثر سلبا عل حقوق المرأة في المجتمع اللبناني.
2. أثر الخطاب الديني في بقاء حالات العنف التي تواجهها المرأة، وفي زيادتها. وهو خطاب لا يُجرِّم العنف ضد المرأة، بل يُصنّفه إلى عنفٍ مسموح بقصد التأديب، وعنف ممنوع.

إشكالية الدراسة :

النظام الطائفي اللبناني يفرض نظام أحوال شخصية لكل طائفة مما يجعل آليات تطبيق هذا القانون فيما يخص حقوق المرأة من زواج وطلاق، و حضانة الأطفال، ومنح الجنسية وغيرها من الحقوق، تبقى خاضعة في التنفيذ أمام المحاكم الشرعية للأستنسابية، والمزاجية المرتبطة بتأويل وتفسير المراجع الدينية لتلك القوانين.

وهذه الاشكالية تقودنا لعدة تساؤلات:

تساؤلات الدراسة:

فهي الأسئلة التي يسعى الباحث للإجابة عنها من خلال الدراسة. و يمكن أن تكون التساؤلات في هذه الدراسة مثل:

- هل يؤثر الخطاب الديني في إبقاء حالات العنف التي تواجهها المرأة، وفي زيادتها ؟

- هل هذا الخطاب لا يُجرّم العنف ضد المرأة، بل يُصنّفه إلى عنفٍ مسموح بقصد التأديب، وعنف ممنوع؟
- كيف يؤثر الخطاب الديني على حقوق المرأة في لبنان؟
- ما هي الآليات التي يمكن استخدامها للتغلب على التأثير السلبي للخطاب الديني على حقوق المرأة؟

الدراسات السابقة:

أنجزت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في العام ٢٠١٣ **دراسة تحت عنوان: "حقوق المرأة في التشريع اللبناني"** وتوجز هذه الدراسة مدى التقدم الحاصل في العملية التشريعية النصوص التعديلية المقترحة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣َ لجهة تعديل القوانين المميزة ضد المرأة في لبنان والتي تمّ تقديم اقتراحات ومشاريع قوانين بشأنها، بسعي من عدة جهات في القطاعين الرسمي والمدني[1]" .

أبرز ما تم اقتراحه من بنود في هذه الوثيقة:

1. القوانين والمراسيم المطلوب تعديلها والتي تم تقديم مشاريع أو اقتراحات قوانين بشأنها
2. المستجدات على اقتراحات ومشاريع القوانين والمراسيم الهادفة إلى إزالة مواضع التمييز القانوني ضد المرأة في لبنان والحاصلة بعد العام ٢٠١٣؛
3. المواضيع التمييزية الأخرى غير المشمولة بأي اقتراح أو مشروع قانون أو مرسوم والتي يفترض تقديم اقتراح أو مشروع قانون بشأنها؛
4. استراتيجية المتابعة الشاملة بغية إقرار كامل المطالبات الحقوقية.

دراسة بعنوان "خطاب وسائل الاعلام الديني ومطابقته لمبادىء السلم الأهلي" أعد الدراسة في مؤسسة مهارات الدكتور علي رمال والأستاذ طوني مخايل ومراجعة الدكتور جورج صدقة 2017.

سعت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الاعلام الديني المملوك من المؤسسات الدينية من خلال الرسائل الدينية والاجتماعية وغيرها، والى الإحاطة بوسائل الإعلام الدينية المحلية من خلال عملية مسح وتحديد لها، والتعرف إلى واقعها القانوني والقيمين عليها، واهدافها، و أن دراسة الدور الوظيفي والمعرفي لهذه الوسائل من خالل خطابها الذي يتداخل مع كل مفردات الحياة اليومية للإنسان.

هذا الخطاب الذي يستند إلى مرجعيات دينية متعددة المبادىء والأسس التي تدعو إلى تأطير مفاهيم وسلوكيات وأفكار وتوجهات المواطن باتجاهات متعددة من خلال مقاربات ايديولوجية (بالمعنى العقيدي) تجعل من المتلقي أسير لعبة الإنجذاب إلى الإغراءات الناتجة عن الوعود "الإلهية" والخوف من "غضب الله" إذا خرج عن هذه التوجهات.

دراسة "بعنواون حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المواطنة والعدالة" تعد هذه الدراسة بمثابة نتاج جهود بحثية استغرقت ٢٠ شهرا وقام بها فريق يتألف من ٤٠ محلل وخبير وسلسلة من المشاورات مع رواد حقوق الإنسان في الشرق الأوسط واجملموعات التي تهتم بقضايا المرأة والتي تم إجراؤها في ثلاثة دول بمنطقة الشرق الأوسط. وقد تم إجراء المشاورات مع المدافعين عن المرأة في البحرين ومصر والأردن ولبنان والمغرب وعمان والسلطة الفلسطينية وسوريا والإمارات العربية المتحدة. وقد أجرى فريق عمل فريدم هاوس أيضا مشاورات مع المدافعين عن حقوق المرأة من المملكة العربية السعودية واليمن. وقد انعقدت اجتماعات مجموعات الاهتمام في المغرب والكويت ومصر. ويتناول جوهر الدراسة سلسلة من التقارير السردية التي تصف التحديات وأوجه القصور والتقدم الذي تم تحقيقه في مجال حقوق المرأة في ١٦ دولة عربية من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى إقليم واحد. الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وفلسطين (السلطة الفلسطينية والأقاليم التي تحتلها إسرائيل) وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

[1]- للاطلاع على النصوص القانونية التي تم تجميعها والواردة في "حقوق المرأة في التشريع اللبناني: وضع النصوص التعديلية المقترحة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣" يرجى زيارة مركز معلومات المرأة التابع للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية أو عبر زيارة الرابط الاكتروني التالي://:http.org.nclw.lb/pictures/pdf/9659878.PDF :

تم إعداد التقارير من قبل العلماء والمتخصصين في حقوق المرأة من ذوي الخبرة القطرية والإقليمية الذين كانت لهم كتابات على نطاق واسع في مجالات السياسة وحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

التوصيات:

يتمثل الغرض الرئيسي من هذه الدراسة في تنسيق الجهود المحلية والعالمية من أجل التوسع في الحقوق الممنوحة للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .وتتضمن كل فئة من الفئات الخمسة لكل تقرير قطري سلسلة من التوصيات الخاصة بالإصلاح والموجهة إلى حكومة الدولة. ورغم أن بعض التوصيات تتناول المشكلات الخاصة بمجتمع معين، تتناول العديد من تلك التوصيات القضايا التي تؤثر على كل – أو معظم – الدول الخاضعة للدراسة. وقد تم تقديم تلك التوصيات من خلال المشاركة بين مؤلفي التقارير وفريدم هاوس. وفيما يلي يتم استعراض بعض التوصيات الرئيسية للدراسة :

- ينبغي أن تتمتع المرأة بمنزلة مساوية لمنزلة الرجل بموجب القانون في جميع مناحي الحياة.
- ينبغي أن يتم تنقيح قوانين الأسرة لضمان المساواة في الحقوق بين الزوجين داخل نطاق الأسرة.
- ينبغي أن يتم النظر إلى العنف المنزلي باعتباره جريمة خطيرة في جميع حالاته .وينطبق ذلك على جميع أنماط العنف بما في ذلك التعذيب والاغتصاب واغتصاب الزوج لزوجته وضرب الزوجة وممارسة العنف ضد الزوجة باسم الشرف.
- ينبغي أن يتم إزالة العقبات القانونية والتقليدية التي تحول دون مشاركة المرأة في السياسة والحكومة والقطاع الخاص.
- ينبغي أن تزيد الحكومات من الإنفاق على التعليم وتكفل حصول المرأة في جميع ربوع الدولة على التعليم وتتولى إلغاء القوانين والممارسات التي تميز ضد المرأة في مجال التعليم. ويعد التعليم بمثابة أداة هامة دعم تقدم المرأة خلال السنوات الأخيرة
- ينبغي أن تتخذ الحكومات خطوات إيجابية للقضاء على العقبات القانونية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق المساواة الاقتصادية للمرأة
- ينبغي أن تتولى الحكومات إدخال الإصلاحات على مكانة العاملات المهاجرات .وينبغي أن تتخذ الخطوات لضمان عدم وقوع العاملات بالمنازل من المهاجرات ضحايا للاستغلال والتمييز
- ينبغي أن تراجع الحكومات جميع التشريعات وتعمل على القضاء على التقاليد الاجتماعية التي تتطلب من المرأة الحصول على موافقة الرجل من أجل تلقي العلاج الطبي لصحتها العامة أو الإنجابية.

–**دراسة تحت عنوان " معنفات لأنهن نساء "** شملت ملفات نساء معنفات بالتعاون مع وزارة الشؤون (295 حالة عنف) تم فيها تبيان ردود فعل النساء تجاه العنف وتأثيره على الضحايا وعلى الأسرة ونوع المساعدة التي قدمت لهن – قامت بإعدادها الباحثة كارولين سكر صليبي 2008.

الحلول المقترحة

1- وضوح الارادة السياسية
2- التزام تطبيق الدستور
3- تطبيق مبادىء حقوق الانسان في النظامين التشريعي والقضائي
   a. في النظام التشريعي: القانون المدني– قانون خاص يحمي من العنف المنزلي
   b. في النظام القضائي: توسيع صلاحية القضاء المدني–محكمة الأسرة
4- صياغة مؤشرات لقياس عدالة القوانين
5- مرصد وبنك معلومات
6- تعزيز ثقافة حقوق الانسان
7- مساهمة المجتمع المدني

علاقة هذه الدراسة بموضوع البحث لإعتبارها تبحث في قضايا المرأة ومنحها الحماية والحقوق سواء من حيث القوانين أو الشرع أو الخطاب الديني، وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام ، يتناول الأول موضوع العنف القانوني في القوانين المذهبية، مقاربة متعددة المداخل للعنف القانوني بوصفه أداة من أدوات السلطة؛ يتناول القسم الثاني مسؤولية الدولة الدستورية في الحماية من العنف واحترام حقوق الانسان للمرأة، فيما سياسة الدولة التشريعية قائمة على التمييز المسبب للعنف؛ ويتناول القسم الثالث مجموعة من الاقتراحات لاحترام حقوق الانسان للمرأة ولحمايتها من العنف.

-دراسة صالح وشاهين والتي تهدف إلى التعرف على الخطاب الديني المعتدل، ودوره في تعزيز السلم المجتمعي، كما تهدف الدراسة إلى تأصيل خطاب ديني اعتدل وترسيخ معانيه في نفوس المسلمين، ولقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهجية النظرية الإستدلالية، حيث قام الباحث بالتدليل على مضامين الدراسة من خلال الاستدلال من القرآن والسنة، ولقد توصلت الدراسة أن من أهم أهداف الخطاب الديني هو تحقيق العدالة في المجتمعات بموازين الدين الإسلامي ونبذ التطرف وأوصت بضرورة تجديد الخطاب الديني بما يتناسب مع المتغيرات الاجتماعية.

منهجية الدراسة:

قام الباحث باستخدام منهج النوعي الخاص[2] باعتباره الأكثر شيوعاً ومناسبة لدراسة الظواهر الإنسانية والإجتماعية وإعطاء وصف دقيق وتحليلي للظاهرة محل الدراسة، مرتكزاً بذلك على البيانات والمعلومات التي يتم جمعها وتصنيفها وتحليلها بمصداقية والمتعلقة بموضوع البحث.

أدوات الدراسة :

مقابلات مع المختصين من رجال دين ومختصين والأكاديميين من ذوي العلاقة والقادرين على تفسير وتوضيح ظاهرة هذه الدراسة من منظور ديني وسياسي ومنظور اجتماعي.

عينة الدراسة :

ستعتمد الدراسة استخدام العينة العشوائية[3] في تحليل بعض مضامين الخطب الدينية لرجال الدين أو المرجعيات الروحية اللبنانية وبشكل عشوائي .

المبحث الثاني

تأثر الخطاب الديني في قضايا المرأة وحقوقها في لبنان

أولاً:مفاهيم الخطاب الديني

-مفهوم الخطاب الديني

-مفهوم التفسير الديني

-الفرق بين النص والخطاب والتفسير

ثانياً: الخطاب الديني في قضايا المرأة وحقوقها في لبنان

أولاً:مفاهيم الخطاب الديني

1-تعريف الخطاب الديني:

[2]- عرّف العلماء المنهج النوعي بأنه: "نوع من أنواع الأبحاث العلمية التي تعتمد على دراسة السلوك والمواقف الإنسانية، وفي سبيل ذلك يتم جمع المعلومات والبيانات؛ من خلال مجموعة من الوسائل مثل المُقابلات والمُلاحظات."

[3] - العينة العشوائية (Random Sampling) هي طريقة لأخذ العينات بشكل عشوائي من المجتمع، ويكون لكل عنصر من عناصر المجتمع نفس احتمالية الظهور فتكون هذه الطريقة بمثابة تمثيل للمجتمع بأكله مبتعدة عن التحيّز ، وتعتبر العينة العشوائية أكثر طرق جمع البيانات شيوعًا، لأنها بسيطة وتتوصل لاستنتاجات غير متحيّزة.

الخطاب الديني هو أحد أهم الوسائل التي من خلالها يتم نقل المعلومات والمعارف المتعلقة بالدين لدى الناس وخاصة في مجتمعاتنا العربية، حيث إن أغلب الأفراد يكونون أفكارهم وثقافتهم الدينية من خلال ما يتلقوه من الخطاب الديني سواء المسموع أو المريء؛ ليصبح الدين بذلك أداة ضبط اجتماعي، لها فاعليتها في ضبط سلوك الافراد، فحياة الجماعة والتنظيم الإجتماعي لا يمكن أن يستقر بفعل قوة القوانين الوضعية فقط، بل لا بد من الردع الروحي والإيمان بالقيم الاجتماعية والخوف من غضب الله تعالى، وبالتالي يصبح لهذه السلطة الروحية قوة تفوق قوة القانون وأحكامه أو مظاهر السلطة المادية الأخرى.[4]

2-مفهوم الخطاب الديني:

مفهوم الخطاب الديني من المفاهيم الحديثة نسبيا في علم الإجتماع عامة والعلوم اللغوية والاجتماعية خاصة، تتعدد التعريفات والمفاهيم التي تناولت معنى الخطاب الديني، حيث قدم العديد من الباحثين عدة من المفاهيم لمتغير الخطاب الديني كالتالي :

يعرف عبد الصمد (2021) الخطاب الديني على أنه المقصود به الدعوة إلى الله تعالى وإلى الإيمان بالرسل والإقتداء بهم وبمنهجهم في إقامة الدين الحق واتباع أوامر الخالق واجتناب نواهيه وتربية القلق وتنظيم حياة المجتمعات وتوطيد التعامل الإيجابي والفعال مع مقتضيات الإحوال والظروف المتغيرة للحياة الاجتماعية بمراحلها ومستوياتها، وذلك حتى يوجه الخطاب الديني العقل إلإدراك المقاصد في الدين في الأحكام التي يدعو إليها وينير له طريق الحق .

3- أهمية الخطاب الديني :

وتتضح أهمية الخطاب الديني في مجتمعنا في كونه يمتلك القوة على تحريك المشاعر والإنفعالات الإيجابية اتجاه القضايا التي قد يتناولها الخطاب الديني، ويقدمها للأفرد، فبذلك يمتلك الخطاب الديني القدرة على بناء الثقافة الإيجابية اتجاه القضايا المتناولة، ولعل من ضمن النماذج على ذلك إذا تناول الخطاب الديني أهمية العمل وقدسيته، فان هذا من شأنه أن يخلق حالة من التفاعل في نفس المتلقي؛ للعمل والاجتهاد وضرورة غزارة الإنتاج، وهكذا في كل قضية تمس المتلقي، وترتبط بواقعة المعاش يتفاعل معها التفاعل الإيجابي، وتدفع الناس وتوجه سلوكهم إلى المزيد من الإنجازات أي أن قوة الخطاب الديني تظهر في مضمون

الرسالة التي يقدمها للأفراد[5]، كوسيلة لنشر الثقافة والمعارف الدينية وما تدعو إليه الأديان من قيم اخلاقية سامية واحكام لتنظيم حياة الناس[6] .

الفرق بين النص والخطاب والتفسير

الفرق بين النص والخطاب يمكن تلخيص الفروقات بين النص والخطاب في النقاط الآتية[7]:

1- يتميز النص بالثبات أي لا يمكن إحداث أي تغيير فيه بعد كتابته وطباعته، بينما الخطاب فهو قابل للتغيير والتعديل إذا لم يتم تسجيله، وهناك مجال لتصحيح أو التغيير أثناء تقديمه للآخرين.

2- ويعتبر النص أحد أهم وسائل الاتصال التي تستخدم لنقل معلومة معينة من زمان إلى آخر بواسطة لغة مفهومة، أما الخطاب فهو وسيلة للتفاعل المباشر بين الأشخاص.

3- محتوى النص أكثر تعقيدًا من محتوى الخطاب؛ فالنصوص تعتمد على الجملة الطويلة والقصيرة وعلامات الترقيم وغيرها من المكونات الأخرى، أما الخطاب فمحتواه أبسط وأسلس فيتكون من الجمل البسيطة ولا يخلو من التكرار، باستثناء الخطاب الرسمي أو الإخباري أو الخطاب الفني المستخدم في الأفلام والمسلسلات .

4- وهناك فرق جوهري بين كاتب النص وكاتب الخطاب، فكاتب النص ترسل إليه الملاحظات في وقت لاحق بعد قراءة النص، أي لا يحصل على ملحوظة فورية من القراء، على عكس الخطاب الذي جوهره التفاعل بين مجموعة من

---

[4] -لصفار، حسن موسى ، الخطاب الديني والوظيفة االجتماعية، اطياف للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،)8088(2002) ص1.

[5] -الرجبي، محمود احمد محمد ، اتجاهات الخطاب الإسالمي في المواقع الإلكترونية الإخبارية: تحليل مضمون موقع البصلة الإخباري، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن 2012

[6] - فياض، محمد احمد ، الخطاب الديني لوسائل التواصل واالشاعات المتحققة لدى الشباب الجامعي، مجلة كلية الفنون والعالم،2017،ص 5.

[7] - الفرق بين النص والخطاب - موضوع(mawdoo3.com)

الأشخاص، ومن الممكن إبداء الملاحظات الفورية والتعليقات بكل سهولة. يجب أن تكون لغة النصوص سليمة نحويًا، أما الخطاب فيمكن استخدام بعض المفردات العامية.

5- لكاتب النص حرية في استخدام علامات الترقيم والعناوين والتصاميم والألوان والرسومات، وهذا ما يفتقده كاتب الخطاب. ظهر مفهوم علم النص حديثًا، وهو معني ويهتم في جودة النص والعديد من السياقات التي ترتبط به، وتختص وظيفة علم النص الأساسية في الاهتمام بإزاحة بعض الجوانب التي تتضمنها التخصصات العلمية المتعددة، وتتضمن أشكال الاتصال النصي وبالتالي فهو يتضمن مفهوم شامل ومتكامل.

6- تتنوع النصوص في جوانب متتعدة من حيث الصياغة والسياق والمعنى، ويمكن تصنيفها وتقسيمها لأنواع كثيرة ومختلفة، وكل هذه الأنواع قد تساعد على تعديل وتشكيل بعض الاتجاهات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

-الخطاب والتفسير

"التفسير لغة هو الكشف والإظهار، ومن تم فإن الخطاب التفسيري مداره على التبيُّن والبيان فهو يعتمد على إظهار أفكار الكاتب واتجاهاته، من خلال عرض القضايا وتفسيرها وشرحها، وتوضيح الترابط بينها وبين ظواهر أخرى في المجتمعات البشرية، أي تحليل فكرة أو ظاهرة وجعلها واضحة أو مفهومة فهو يقدم معلومات حول موضوع معيّن، ويحاول الإجابة عن سؤال أو أسئلة، ويستهدف التوضيح والشرح والتفسير والتأويل، كما يهدف إلى تحقيق الفهم والاستيعاب لدى القارئ، وبالتالي فهذا النوع من الخطاب يجيب عن السؤال المنطقي: لماذا؟"[8]

-الخطاب التفسيري

"الخطاب التفسيرهو طريقة في التعبير، يوضح ظاهرة عامة ولا يقتصر هذا على الجانب الإبلاغي، بل يشرح ويفسر ويعلل وجود الظاهرة وحقائقها ، بعيدًا عن الذاتية ، أي يكون التفسير موضوعيا، يصف ويفسر الظاهرة كما هي، قد تكون هذه الظاهرة إيجابية أو سلبية، فالكاتب يأتي ببعض الأدلة من أجل إبراز علل وأسباب وجود تلك الظاهرة، التي قد تكون أحد الظواهر الطبيعية المتنوعة، أو قد تكون أحد الحقائق العلمية المسلم بها سلفا، لهذا يكثر النمط التفسيري في المقالات العلمية ويستعمل الخطاب التفسيري خصوصا في النثر العلمي والمقال ، بغرض توضيح مادة تعليمية، أو فكرة يريد الكاتب تبسيطها للمتعلم.[9]"

-مفهوم التفسير الديني

مفهوم التفسير يُعدّ التفسير من أهمّ الوسائل والطُرق التي تشرح العلوم المختلفة؛ فهو المُبسط للمناهج التي تبدو معقدة، والشارح للعبارات الموجزة، والمعلل للأسباب، والمبين للنتائج بياناً يسهل فهمه، وللتفسير أدواته وقواعده وأصوله التي تختلف باختلاف طبيعة المادّة المُفسَّرة، والأسلوب المُتّبع، كما أنّ له معانٍ وتعريفات عديدة.

1- التفسير لُغةً يُقصد بالتفسير لُغةً: الشرح، والتوضيح، والبيان، والكشف، ويُقال: فسّر الشيء أي: وضّحه أو بيّن سبب حصوله، وكَشَفَ مواضع اللَبس فيه، وفسّر القرآن أي: شرح معنى آياته، وسبب نزولها، وموضوعها، وفسّر الظاهرة العلمية أي: قدّمَ للعامة والمهتمين سبب حدوثها.

2- التفسير اصطلاحاً التفسير اصطلاحاً: هو الكشف عن المعنى الباطن والحقائق غير الظاهرة في أمر ما أو علم معين، ويتمّ من خلال التفسير وصف هذه الحقائق، وشرح أسبابها، وما وراءها، وكلّ ما يتعلق بها، ويتميّز هذا العلم بتناوله، ومناقشته لكلّ التفاصيل، وعرضها بصورة دقيقة تحقق الفهم الصحيح للمادة المُفسَّرَة، وتلغي كل الحقائق المغلوطة حول ظاهرة علمية أو سلوكيّة أو تعليميّة أو محتوى دينيّ، ولكلّ مجال يتناوله التفسير قواعد وضوابط معينة يحدّدها القائمون على التفسير، وطبيعة المادة المُفسّرَة، والظروف التي أوجدت هذه المادة[10]. التفسير لدى علماء الفقه والدين هو العلم الذي يتم من خلاله

---

[8]- https://www.oujdacity.net/debat-article-148648-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%8A.html

[9]- المصدر نفسه

[10]- مفهوم التفسير – موضوع(mawdoo3.com)

فهم آيات القرآن الكريم، ومعرفة دلالاتها، واستنباط الأحكام الشرعية منها؛ فهو علم جامع شامل لا يتوقف عند الشرح، وإنما يتناول كل حيثيات السور، والآيات، وسبب نزولها، وفي أيّ قوم أو موضع قيلت، وما العبرة التي يمكن أخذها من خلالها، كما أنّ تفسير القرآن الكريم يُغلق الأبواب أمام أي جدل حول معنى وشرح آية معيّنة ويحسم أمرها؛ فلا مجال للشك أو التأويل دون علم أو معرفة فقهية[11].

-عرّف الإمام الزركشي التفسير على أنه العلم الذي يُفهم من خلاله القرآن الكريم، وتتضح معانيه، ويستطيع المسلم من خلاله معرفة الأحكام الشرعية التي تُحدد واجبه الديني، كما يُستدل به على الحكمة التي يُحيط الله بها كلماته الطاهرة، ويبيّن الإمام الزركشي أنّ ما سبق يتمّ باستخدام المعرفة في علم اللغة العربية، وأصول الفقه، ومعرفة أسباب النزول، ومن العلماء مَنْ يرى أن علم التفسير هو العلم الذي يشمل المعرفة بألفاظ القرآن الكريم من حيث ضبطها، وكيفية أدائها، ومناسبة نزولها[12].

4-المشكلات الاجتماعية التي يمكن أن يساهم الخطاب الديني بفاعلية في حلها :

لقد اهتم علماء الاجتماع أهمية قصوى لدراسة الدين في تحليلاتهم لأسس الحياة الاجتماعية، وأسس الفعل الاجتماعي، والممارسة الاجتماعية عبر الحياة بصفة عامة، وذلك بالرغم من اختلاف نظرتهم إلى الدين إلا أنهم يكادوا أن يجمعوا على أن الدين وخطابه أحد أهم الحقول الحياة الاجتماعية، إن لم يكن الحقل الرئيسي في كثير من الأحيان. وجاء البحث الحالي إلى التعرف على طبيعة الدور الذى يمكن ان يسهم في حل المشكلات الاجتماعية من خلال الأفكار التي يبثها الخطاب الديني في المجتمع، وما إذا كانت هذه الأفكار تحمل قيماً سامية، لذا يجب ألا يكون الخطاب الديني تقليديا وانما يجب ان يكون خطاباً مواكباً لكل التطوارت المتجددةً والمتطورة التي تؤثر بالأفراد حيث يجب العمل على صقله واعادة صياغته حسب وجهة النظر المتجددة. في إطار يتناسب مع الزمان والمكان ومختلف الجماعات البشرية اي يكون ذلك الخطاب هو الخطاب الديني المتجدد أي الخطاب ذو التأثير الايجابي على المجتمع البشري وهو الذي يستفاد منه جميع الأفراد في المجتمع لتلك الخطابات والمتأثرين بها للحصول على التغير الاجتماعي المطلوب التي تسعى اليه كل المجتمعات وتود تحقيقه، حيث أن الركيزة الأساسية التي يستند عليها الخطاب الديني هي انطلاقه من رؤية فكرية تستند عليها أراء وافكار الخطيب حيث ان الخطاب قيمة علمية يجب ان يبنى على فهم عميق ونظرة موضوعية.[13]

ثانياً: الخطاب الديني في قضايا المرأة وحقوقها في لبنان

1-الخطاب الديني وأثره على حقوق المرأة بشكل عام

2-مفهوم حقوق المرأة وأهم حقوقها الرئيسية

3-واقع حقوق المرأة في لبنان

الخطاب الديني وأثره على حقوق المرأة بشكل عام

في خطة الدراسة وضع الباحث عدة تساؤلات عن حقوق المرأة وتأثير الخطاب الديني عليها وهي على الشكل التالي مع الإجابة عليها من خلال ما توصل اليه من من نتائج وتحليل:

-هل يؤثر الخطاب الديني في إبقاء حالات العنف التي تواجهها المرأة، وفي زيادتها ؟

-هل هذا الخطاب لا يُجرِّم العنف ضد المرأة، بل يُصنّفه إلى عنفٍ مسموح بقصد التأديب، وعنف ممنوع؟ يمكن الإجابة عن هذه التساؤلات من ثلاثة محاور: "الأوّل هو إشكاليّة التعامل مع المرأة باعتبارها شخصًا ناقصًا غير ناضج يحتاج إلى التأديب، ثم الحُكم عليها بواسطة قاضٍ قد يكون غير مُؤهَّل، بل قد يكون هو المحتاج إلى التأديب، على اعتبار عوامل النقص البشريّة القابعة في المرأة والرجل على حدٍّ سواء"[14]. والمحور الثاني "هو تمادي المعنِّف، وتدرُّج العنف في معظم حالات العنف الواقعة

[8]- المصدر نفسه

9-المصدر نفسه

[13] - صالح، عبد الجبار حميد وشاهين، نافع حميد صالح ، الخطاب الديني المعتدل ودوره في تعزيز السلم المجتمعي، مجلة االنبار للعلوم الإسلامية،(2018).

[14] --https://www.taadudiya.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9

على المرأة، من عنف بسيط سمَح به الخطابُ المقدّم، إلى عنف مُفرِط قد يؤدّي إلى العاهات المستديمة أو القتل، في حالات كثيرة حصلت وتحصل بشكل شبه يوميّ؛ إذ إن قبول القليل من العنف، يؤدّي إلى العنف المفرط المؤذي نفسيًّا وجسديًّا.
والمحور الثالث هو إغفال العنف الواقع على العائلة ككلّ، والآثارِ النفسيّة في أفراد العائلة، التي تقبع تحت تهديد العنف. وهي آثار سيّئة ومستمرّة ومؤثّرة، في حياة أفرادها بشكل سلبيّ"[15] .

"من الضروريّ الإشارة إلى عدم التوازن بين الخطاب الدينيّ المقدّم للمرأة، والخطاب المقدّم للرجل، في حال التعرّض للظلم. فالمرأة مُطالَبة بالصبر والاحتساب وانتظار المكافأة في الآخرة، عندما تتعرّض للظلم الواقع عليها من الرجل (أخًا كانَ أو أبًا أو زوجًا)، في حين الرجل مطالَب بالنهوض والثورة على الظلم الواقع عليه من محيطه"[16]. إنه خطاب يستعيذ بالله من قهر الرجال، لكنّه لا يُبدي نفس الرفض لقهر المرأة. وهو أيضًا خطاب يرى أن المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف. ومع أن لفظة "المؤمن" هنا تنطبق على المرأة والرجل، إلّا أنها لا تُستخدم إلا لِحثّ الرجل على الشجاعة، ورفض القمع والثورة على الظلم، في حين يجري ربط ضعف المرأة وصبرها بمكافأة في الآخرة، وكأنّنا نُكافئها على ضعفها.

"من الغريب أن يَتوقع هذا الخطاب من المرأة المعنَّفة المقموعة، أنْ تُربّي رجلًا شجاعًا يثور على الظلم. فكيف تُعلِّم المرأة ابنها الرجل قِيَمًا لا تَعرفها ولم تُجرّبها؟! وكيف يَخرج مِن بيت لا يسُوده الودّ والتفاهم، أو يقوم على مبدأ القبضة المطلقة للفرد، رجالٌ يفهمون الحرية ويدافعون عنها؟!"[17] إضافةً إلى موضوع العنف، يتجنب الخطاب الحاليّ الحديث في حالات إنصاف للمرأة، خارج إطار النصوص الشرعيّة. وهذه الحالات موجودة عبر التاريخ، وبعضها حصل في عهد الخليفة عمر، ولكن لا يجري تداولها إطلاقًا بوصفها خصوصيّة لبعض حالات الميراث، التي تَستوجب رحابة في القرار لإحقاق العدالة .إن الاطّلاع على هذه الحالات، قد يَفتح باب النقاش في ضرورة المرونة فيما يتعلّق بقوانين الميراث، ومراعاة الاختلافات في ظروف الحالات، كنصيب الزوجة من الميراث بعد زواج طويل، أو بعد مشاركتها للزوج في الإنفاق خلال فترة الزواج، أو حصص البنات من ميراث والدهنّ في حال لم يكن له ابنٌ ذَكر، أو موضوع استثناء المنزل من المحاصَصة التي يدخل فيها الأعمام والأقارب أحيانًا في هذه الحالة، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية بقاء الفتيات في بيت والدهنَّ من باب الرحمة والعدالة، في زمن تَغيَّر فيه المجتمع، وازدادت فيه حاجة البنات إلى ملاذٍ آمِن أكثر مِن أيّ وقت مضى.

2-مفهوم حقوق المرأة وأبعادها الرئيسية

حقوق المرأة: يجب أن تتمتّع المرأة بحقوق تضمن لها العيش بحرية وكرامة بعيداً عن الخوف والاستغلال، وقد تمّ بيان هذه الحقوق بشكل واضح في القانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال بعض الاتّفاقيات مثل اتّفاقية الأمم المتّحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعدّ حقوق المرأة من ضمن القوانين والسياسات التي تضعها كلّ دولة لتعزيز مكانة المرأة وحمايتها،[18] ويجدر بالذكر أنّ إعطاء المرأة حقوقها لا يقتصر على إتاحة الفرص لها فحسب، وإنّما يشمل تغيير طريقة تعامل المجتمعات والدول المختلفة معها، بما في ذلك اعتماد قوانين وسياسات جديدة، والاهتمام بالمنظّمات الخاصّة بها[19]، مما يساهم في ازدهار المجتمع وتقدّمه. ومن الحقوق التي ينبغي أن تتمتّع بها المرأة ما يأتي[20]: حقوق المرأة الشخصية تتمتّع المرأة بمجموعةً من الحقوق الشخصيّة، ومنها:[21] الحقّ في إبداء الرأي. الحقّ في العمل أو عدمه. الحقّ في الحصول على الجنسية. الحقّ في الاقتراض. حقوق المرأة السياسية تتمتّع المرأة بمَجموعةٌ من الحُقوقِ السياسيّة التي أقرّتها اللجنة المعنية بالمرأة وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي:[22] المُشاركة في صناعة القرارات العامّة والسياسيّة، والمساهمة في تشكيل سياسات الحكومة وتَطبيقها. التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامّة. تولّي

[15] -المصدر نفسه
[16] -المصدر نفسه
[17] -المصدر نفسه
[18] -Retrieved 18-11-2017. Edited. ، "Women's Rights and Development", www.womenforwomen.org,30-5-2017
[19] -"Women's Human Rights", www.globalfundforwomen.org, Retrieved 17-6-2020. Edited.
[20] - د.سرور طالبي المل (2014)، حقوق المرأة في الدول العربية خلال إصلاحات 2000 – 2008، طرابلس، لبنان: مركز جيل البحث العلمي، صفحة 114-121، 142، 143. بتصرّف.
[21] -المصدر نفسه
[22] -المصدر نفسه

الوَظائف الحكومية على كافّة المستويات. المُساهمة في المنظّمات الدولية والمنظّمات غير الحكومية. الانضمام للجمعيات المعنية بالشؤون السياسية والعامّة. تمثيل الحكومة على المستوى الدولي. حقوق المرأة العائلية تمّ تَحديد مجموعة من حقوق المرأة العائلية، ومنها:[23] موافقة المرأة على الزواج والرضا التامّ به، دون التعرّض للإكراه والضغط. إلزاميّة توثيق عقود الزواج لدى الجهات الرسميّة، وذلك بهدف إثبات الزواج ونسب الأبناء، وضمان تمتّع الزوجة بحقوقها المفروضة بفعل عقد الزواج. حقّ المرأة في إنهاء عقد الزواج إذا استحال استكمال الحياة الزوجية، واتّخاذ الإجراءات التي تضمن تساوي حقوق كلا الزوجين عند إنهاء العقد. حقوق المرأة التربوية أقرّت الدول مجموعة من حقوق المرأة التربوية بما يضمن مساواة حقوقها مع الرجل، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها، وهي:[24] مساواة الأنثى مع الذكر في المَرافق، والمناهج الدراسية، والامتحانات. التساوي في فرص الحصول على مساعدات ومنح دراسية. الحدّ من ظاهرة ترك الإناث للدراسة، ووضع برامج تهدف لمساعدة الإناث اللّواتي تركن الدراسة مبكّراً. الحق في اكتشاب المعرفة والمهارات التنافسية التي تساهم في دخولها سوق العمل، ومنها:[25] المساواة مع الرجل في التوظيف، والأجر، والترقية. حق المرأة بالاشتراك في الضمان الاجتماعي. عدم حرمان المرأة من أجر العمل بسبب المرض أو إجازة الأمومة. توفير بيئة عملٍ آمنة وصحيّة للمرأة، ومنح النساء إجازات أمومة كافية. ضمان المساواة في سن التقاعد الإجباري بين الرجل والمرأة.

3-واقع حقوق المرأة في قوانين الأحوال الشخصية اللبنانية

تسعى النساء في لبنان، منذ عقود، للحصول على حقوقهن كاملة، وإثبات وجودهن في مختلف المجالات، من دون أن يحققن تقدّمًا كبيرًا. إذ إن معظمهن لم ينلن بعض أبسط حقوقهن، ولا يزال عدم المساواة بين الجنسين متفشياً في مجالات اساسية، بدءًا من الأعراف والعادات والتقاليد وصولًا إلى القوانين والتشريعات اللبنانية ولاسيما قوانين الأحوال الشخصية القائمة على نظام الطوائف في لبنان والتي تتحيز مع الرجل ضد المرأة عبر جميع الطوائف الدينية ولا تضمن لها حقوقها الأساسية. ويوجد في لبنان 15 قانوناً منفصلاً للأحوال الشخصية لطوائفه المعترف بها، في غياب قانون مدني لتنظيم مسائل مثل الطلاق أو حقوق الملكية أو رعاية الأطفال. وتدار تلك القوانين من خلال محاكم دينية مستقلة بغير إشراف حكومي يذكر، وكثيراً ما تصدر أحكاماً تنتهك الحقوق الإنسانية للمرأة.

وينص الدستور اللبناني صراحة على احترام "الأحوال الشخصية والمصالح الدينية" للفرد بصرف النظر عن ديانته، وكثيراً ما استخدمت هذه الحماية الدستورية لتبرير استبقاء قوانين الأحوال الشخصية تحت السلطة الحصرية للهيئات الدينية، وعرقلة محاولات تبني قانون مدني أو ضمان إشراف أكبر على القوانين والمحاكم الدينية في لبنان [26].وقد اعترف مرسوم 1936، الذي أسس نظام الأحوال الشخصية الأساسي والذي يظل معمولاً به حتى اليوم، بحرية العقيدة، ومنح كل شخص حق اختيار الخروج عن نظام الأحوال الشخصية لطائفته والزواج بموجب قانون مدني. إلا أن لبنان لم يتبن قانوناً مدنياً حتى الآن رغم حملات عديدة طالبت بهذا منذ الاستقلال .وكان مرسوم 1936 يشترط على كل طائفة أن تقدم قانون الأحوال الشخصية وإجراءات المحاكمة الخاصة بها للحكومة والبرلمان للمراجعة وكان مرسوم 1936 يشترط على كل طائفة أن تقدم قانون الأحوال الشخصية وإجراءات المحاكمة الخاصة بها للحكومة والبرلمان للمراجعة[27].

وفي فترة سابقة إشتدت النقاشات السجالية حول قضايا المرأة، وكان المدخل لها مشروع القانون المدني الاختياري للأحوال الشخصية، الذي قدمه في آخر عهده رئيس الجمهورية آنذاك «إلياس الهراوي» إلى مجلس الوزراء في شباط/ فبراير 1998م، الذي وافق عليه في آذار/ مارس، لكن دون أن يحال إلى مجلس النواب لإقراره والعمل به. بسبب التجاذبات السياسية الحادة، والمواقف الدينية الرافضة بشدّة من المرجعيات المسيحية والإسلامية.

"وقد حفز إقرار مجلس الوزراء للمشروع تأسيس اللقاء من أجل قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية، الذي أطلق حملة إعلامية داعمة للمشروع في نيسان/ إبريل 1998م. وحدد هذا اللقاء منطلقاته الأساسية، منها: الحق في حرية الرأي والمعتقد المكرسة في

[23] -المصدر نفسه
[24] -Retrieved 2021-4-23. Edited. ، "GIRLS' EDUCATION", www.worldbank.org,2021-3-8
[25] -المصدر نفسه
[26] -https://www.hrw.org/ar/news/2015/01/19/266120
[27] -المصدر نفسه

مقدمة الدستور، إشكالية آلاف الزيجات المدنية المعقودة في الخارج والمعترف بها رسمياً في لبنان لجهة تحديد الوضع القانوني السليم لهؤلاء، وتأمين فسحة لقاء غير طائفي يكون انتماء الفرد فيها للوطن، تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، احترام حق الدولة في التشريع وتكريس سيادة القانون الوطني على القوانين المذهبية، وتأمين حل ملائم للذين يريدون الزواج من طوائف مختلف كي لا تحول التشريعات الدينية أمام ارتباطهم إلا إذا غير أحدهما دينه[28].

في المقابل أعلن مفتي الجمهورية في حينه الشيخ «محمد رشيد قباني» رفضه للمشروع حتى لو كان اختيارياً، كما اعتبر في حينه أيضاً رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ «محمد مهدي شمس الدين» أن إقرار مثل هذا القانون ليس من الأمور التي تقع تحت سلطة الحكومة ومجلس النواب. أما مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك فقد اعتبر الزواج المدني مسموح ولكن لغير المؤمنين. كما عقدت الجهات والجمعيات الإسلامية والشرعية، المؤتمر الإسلامي للشريعة والقانون، الذي حدد موقفاً تشريعياً وقانونياً مفصلاً حول ذلك المشروع لاحتوائه على مخالفات صارخة وتحد سافر، كما جاء في البيان الختامي، للميثاق الوطني لكون الدولة أنشئت بعقد توافقي بين المسلمين والمسيحيين، ولأحكام الدستور اللبناني ومقدمته التي تنص على أن لبنان عربي الهوية والانتماء، وللمواد رقم 9 و19 و53، وللمنطق القانوني والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومقاصد الشريعة الإسلامية والكيان الإسلامي في لبنان، ولمفهوم الطائفة والأسرة، ولكونه مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية في مسائل منها تعدد الزوجات والنفقة والطلاق والتبني والإرث
[29].والحساسية التي أحاطت بهذا القانون بسبب كون المجتمع اللبناني حسب تقدير الكثيرين لا يحتمل انقساماً في تركيبته المعقدة، أو شرخاً يؤثر على ترابط الأسرة.

المبحث الثالث

- تحليل محتوى الخطاب الديني المؤثر في قضايا المرأة في لبنان.
- تأثير هذا الخطاب على واقع حقوق المرأة.
- ستعتمد الدراسة استخدام العينة العشوائية[30] في تحليل بعض مضامين الخطب الدينية لرجال الدين أو المرجعيات الروحية اللبنانية وبشكل عشوائي :

تحليل خطابين للبطريرك بشارة الماروني بشارة الراعي[31]:

الخطاب الأول: القى البطريرك الراعي كلمة قال فيها:"كيف يكون البيت من دون ام او من دون زوجة او اخت او بنت، ماذا تكون قيمة الرجل فيه من دونهن. انه امر اختبرناه لنعرف كم هو ضروري وجود المرأة في كل بيت وفي كل عائلة، فهي روح هذا البيت وحياته، ولولا وجود نساء رائدات في كنيستنا كيف ستكون حال مدارسنا ومستشفياتنا والدور الإجتماعية والإنسانية لولا وجود المكرسات والعلمانيات من سيدات. وبنتيجة الدراسة التي عرضت اليوم لمسنا ثقل الوجود الفعال للأخويات والحركات الرسولية ولدور المرأة فيها وبالتالي لا يمكننا ان نفي حق المرأة في هذا الموضوع"[32].

الخطاب الثاني: كلمة البطريرك الراعي ألقاها ممثله المطران عوكر وقال فيها:" ان البطريرك الراعي يفرح ويبارك اي اجتماع هدفه تنمية المجتمع سياسيا اقتصاديا اجتماعيا . والبطريرك أعطى بركته لهذا الاجتماع النسوي، وتمنى أن نصل قريبا إلى المساواة في كافة القطاعات ليصبح يوم المرأة العالمي هو يوم للاحتفال بالجمال والامومة والحب والتفاني واللطف والتنمية الاجتماعية في قلب المجتمع."[33]

---

[28]- https://kalema.net/home/article/view/274

[29]- https://kalema.net/home/article/view/274

[30] - العينة العشوائية (Random Sampling) هي طريقة لأخذ العينات بشكل عشوائي من المجتمع، ويكون لكل عنصر من عناصر المجتمع نفس احتمالية الظهور فتكون هذه الطريقة بمثابة تمثيل للمجتمع بأكله مبتعدة عن التحيّز، وتعتبر العينة العشوائية أكثر طرق جمع البيانات شيوعًا، لأنها بسيطة وتتوصل لاستنتاجات غير متحيّزة.

[31] بشارة بطرس الراعي بطريرك انطاكية الماروني السابع والسبعون،انتخب بطريركاً في 15 اذار/مارس 2011 بعد ثلاث عشر جولة اقتراع على مدى خمسة أيام قام بها مجلس المطارنة الموارنة،خلفاً للبطريرك نصرالله صفير الذي كان قد أعلن استقالته في فبراير 2011 بداعي التقدم بالسن.

[32]- https://www.lebanondebate.com/news/318474

[33] -- https://www.nna
-86%9D%7A%8AC%D%8D%1B%8D%87%9D%85%9/%D599925AA/%8D%7A%8D%82%9D%1B%8D%81%9AA%D%8D%85%9leb.gov.lb/ar/%D

تحليل المضمون:

المفردات الرئيسية التي استخدمها البطريرك بشارة الراعي:

- من أهم الكلمات المتكررة: المرأة، النساء، المجتمع.
- يؤكد دور المرأة الأساسي في الأسرة كروح البيت وحياته.
- يشير إلى دور النساء الرائد في الكنيسة مثل المدارس والمستشفيات.
- يؤكد أنه لا يمكن نفي حق المرأة في المشاركة العامة.
- يعرب عن تأييده لأي اجتماع يسهم في تنمية المجتمع.
- يتمنى تحقيق المساواة للمرأة في جميع القطاعات.
- الكلمتان تؤكدان موقف الكنيسة المساند لحقوق المرأة ودورها في المجتمع.
- يعبر عن تأييد وبركة البطريرك لهذا الاجتماع النسائي.
- يتمنى تحقيق المساواة للمرأة في جميع المجالات.
- يرى يوم المرأة يوم احتفاء بدورها الإنساني والاجتماعي.
- **في التحليل:**

تؤكد الكنيسة على المساواة بين الرجل والمرأة في الكرامة والحقوق، كونهما خلقا من طينة واحدة.

تعارض أي تمييز أو تفرقة بين الجنسين في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية.

تشجع على مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة بما يتناسب وقدراتها واهتماماتها.

تؤكد على أهمية المساواة في التعليم وفرص العمل والمشاركة السياسية وصنع القرارات.

تدعو إلى تغيير القوانين والتشريعات التمييزية ضد المرأة.

مرجعياتها الروحية كالبطريرك يؤيدون كل مبادرة تعزز حقوق المرأة.

تحليل مضمون خطاب الشيخ حسن شحادة قاضي بيروت الشرعي:

في حديث للشيخ حسن شحادة، قاضي بيروت الشرعي، عن المرأة في الإسلام، فيقول **لموقع ايلاف**

"إن موقف الإسلام اليوم معروف وواضح جدًا تجاه حقوق المرأة في لبنان، فالقيادات الإسلامية لا تعارض المرأة التي ترفع صوتها مطالبة بحقوقها، فقط تعارض أي مخالفة شرعية يتضمنها أي قانون قد تطالب به المرأة، وتقف هذه القيادات في صفها لتنال كل حقوقها، لكن ضمن الأصول القانونية والشرعية لكل طائفة من حق كل مسؤول ديني الحفاظ على طائفته ودينه بما لا يتعارض مع حقوق المرأة في لبنان ثمة قضايا تتعلق بالمرأة وحقوقها رفضها الإسلام، بحجة المحافظة على الشريعة، كالعنف ضد المرأة ومطالبتها بالطلاق[34]".

"يؤكد شحادة أن المرأة لا تدرك حقوقها، أكانت مسلمة أم غير مسلمة ونتمنى عليها المطالبة بحقوقها قبل الزواج، فكل شرط لا يتعارض مع صلب الشريعة الإسلامية يمكن حله، وممكن أن تطلب المرأة وتشترط على زوجها عدم الزواج عليها، أو تأمين سكن مستقل[35]".

المفردات الرئيسية التي اعتمدت عليها في تحليل مضمون خطاب الشيخ حسن شحادة هي:

- المرأة: وردت بصيغة المفرد والجمع للإشارة إلى الإناث.
- الحقوق: للإشارة إلى الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة.
- الشرع: للإشارة إلى الأحكام والقوانين الإسلامية.

A-8%9D%81%9-%D2023-9A%8A%D8%9D%8A%8D%1B%8D%9B%8D%84%9D%7A%8-%D9A%8D%3A%8D%1B%8D%85%9D%84%9D%7A%8%D
7A%8-%D9A%8A%D8%9D%7A%8D%9B%8D%1B%8D%8A%8-%D7-84%9D%7A%8-%D87%9AA%D%8D%1B%8D%88%9AF%D%8%D

[34] -موقع ايلاف الإلكتروني https://elaph.com/Web/news/2013/3/798004.html.

[35] -المصدر نفسه

- القيادات الإسلامية: للإشارة إلى رجال الدين والعلماء.
- الزواج: للإشارة إلى مؤسسة الزواج بين الرجل والمرأة.
- الشروط: للإشارة إلى الشروط والاتفاقيات قبل الزواج.
- العنف: للإشارة إلى العنف ضد المرأة.

في التحليل:

- يؤكد أن موقف الإسلام واضح بالدفاع عن حقوق المرأة، دون مخالفة الشرع.
- يشير إلى أن القيادات الإسلامية تؤيد المرأة في حقوقها الشرعية.
- يعترف بحق المرأة في التعبير عن مطالبها بشرط عدم مخالفة الشرع.
- يذكر أن الإسلام رفض بعض القضايا مثل العنف ضد المرأة.
- يشدد على أهمية معرفة المرأة حقوقها قبل الزواج.
- يؤكد جواز الشروط غير المتعارضة مع الشرع مثل عدم التزوج دون موافقتها.

بشكل عام يؤكد الشيخ شحادة على ضرورة المساواة بين الجنسين ضمن أحكام الشرع الإسلامي

تقييم استخدام المفردات اللغوية الرئيسية في خطاب الشيخ حسن شحادة على النحو التالي:

- كان استخدام المفردات واضحاً ودقيقاً، مما ساعد على فهم المعاني والمضامين بشكل صحيح.
- تمثل المفردات المختارة أهم المحاور والقضايا التي تناولها الخطاب بخصوص حقوق المرأة.
- كان الاختيار يعكس موضوعية في تسليط الضوء على الجوانب المؤيدة والمعارضة.
- لم تشوب استخدام المفردات أي غموض أو لبس في المعنى المقصود.
- ساعد استخدام مفردات محددة على تحليل محتوى الخطاب بصورة دقيقة وموضوعية.

بشكل عام، كان اختيار المفردات اللغوية الرئيسية مناسبا ودقيقا ومحايدا مما سهل عملية فهم وتحليل مضمون الخطاب

النتائج المستخلصة من تحليل مضمون خطابي البطريرك الراعي والشيخ حسن شحادة:

- إيمان كلا الخطابين بضرورة منح المرأة حقوقها الكاملة داخل المجتمع.
- الاعتراف بدور المرأة الفاعل في شتى المجالات سواء الأسرية أو الاجتماعية أو التعليمية أو الصحية.
- أكدا على أهمية المساواة بين الجنسين من دون تمييز أو تفرقة.
- رفضا أي شكل من أشكال العنف أو الاستغلال الواقع على المرأة.
- الدفاع عن حقوق المرأة ضمن إطار الشريعتين الإسلامية والمسيحية.

التوصيات:

- تعزيز الثقافة القائمة على احترام حقوق المرأة.
- مراجعة التشريعات والقوانين ذات الصلة لضمان المساواة.
- تفعيل دور الهيئات الدينية في المناصرة لقضايا المرأة.
- تعزيز خطاب الإعتدال الديني وإخراجه من الحالة الفردية لكل مؤسسة إلى الحالة الجامعة، ومن اقول والكلام الى الأفعال والتطبيق والالتزام بالخطاب العلني.

الملخص:

تؤكد الشريعتان الإسلامية والمسيحية على حقوق المرأة ودورها البارز ضمن إطار الأنظمة القانونية والأخلاقية لكل منهما.

في الختام، فإن تأثير الخطاب الديني على قضايا المرأة وحقوقها في لبنان متعدد الأوجه، ويتأثر بوجهات نظر دينية متنوعة، وأعراف مجتمعية، وأطر تشريعية. ومن خلال التحليل النقدي للتعاليم الدينية، والأدوار القيادية، والممارسات المجتمعية، يمكننا أن نفهم بشكل أفضل تعقيدات الاتفاق أو التوافق على خطاب موحد بين مختلف الطوائف المسيحية و الإسلامية، والعمل على أن يكون الخطاب قولاً وفعلاً ، وصولاً إلى أن يكون الدين هو الملازم الآمن للمرأة تلجأ إليه إذا لم تنصفها القوانين والعكس صحيح. و للمضي قدمًا، يجب أن

تتعاون الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في لبنان مع المؤسسات الدينية مع الدعوة إلى تفسيرات واقعية معاصرة تعطي الأولوية للعدالة والمساواة لجميع الأفراد.

قائمة المصادر و المراجع

1–تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، د. زهير حطب، الدراسات الانسانية علم اجتماع الأسرة .

– ثقافة الطائفية – الطائفية والتاريخ والعنف في القرن التاسع عشر تحت الحكم العثماني. د. أسامة المقدسي ترجمة ثائر ديب .دار الآداب-بيروت» 2005.

– المواطنية في لبنان بين الرجل والمرأة» من وقائع مؤتمر «المواطنية في لبنان بين الرجل والمرأة» المنعقد في الجامعة الأميركية في بيروت في آذار (مارس) 1997 إعداد وتحرير نجلاء حماده، جين المقدسي وسعاد – جوزف، منشورات دار الجديد، في المجلس الدستوري انشاؤه ، نظامه الداخلي، قراراته، آراء فقهية ،19932001 المنشورات الحقوقية صادر 2002 .

شروحات مجموعة قوانين الكنائس الشرقية. – جونيه : منشورات المكتبة البولسية، .2005 نهرا، يوسف. – الاحوال الشخصية لدى جميع الطوائف. – بيروت : المنشورات الحقوقية صادر، .2002 يونس، عبدو.

– الأحوال الشخصية في التشريع والتطبيق. – بيروت : دار المطبوعات العربية، .1996.

– الزواج ومفاعيله لدى الطوائف المشمولة في قانون 2 نيسان 1951 – المحامي ابراهيم طرابلسي المن2008 منشورات الحقوقية صادر.2000.

– ابتسام مسرة وماهر محمصاني باشراف بشير بيلاني وأندره دوكوك ، مجموعة قوانين الأحوال الشخصية، جامعة القديس يوسف، .1970.

– أين الخطأ الشيخ عبدالله العلايلي دار الجديد .القاضي جون القزي الزواج المدني، بيروت .2007.

–ورقة خلفية للتقرير الوطني للتنمية البشرية ماري روز زلزل UNDP الهوية العامة والخصوصيات دور الدولة في قوانين الأحوال الشخصية الحياد تجاه الطوائف والالتزام بحقوق الانسان والمواطن .2008 .

– مجموعة التشريع اللبناني .

– تقرير الأمين العام " العنف ضد المرأة " – الجمعية العامة الأمم المتحدة – 2005 – /A 600/211

– التقرير الرسمي الثالث حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة – بيروت 2006.

– تقييم وضع المرأة – دليل خاص بإعداد التقارير عن اتفاقية السيداو – صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (اليونيفيم) – المكتب الاقليمي للدول العربية 2003.

– الوثيقة اللبنانية الثانية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القوانين اللبنانية – اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة ، بيروت 2005.

– دليل جلسات التوعية للوقاية من العنف الأسري – وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة – بيروت 2005.

–التمييز ضد المرأة " الاتفاقية واللجنة " صحيفة وقائع رقم 22 – الأمم المتحدة – جنيف 1995.

– الأستاذ عبد الله خليل – آليات حقوق الانسان المرتبطة بالعنف ضد المرأة – ورشة عمل حول الاعلام ومناهضة العنف ضد المرأة – منظمة العفو الدولية – القاهرة 2004.

– باسمة عطوي – الدين يغسل عار جريمة الشرف ويعيدها الى حكم القانون وكنف العدالة – آب 2007 – مركز الأخبار – أمان – المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة

– اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

– إعلان القضاء على العنف ضد المرأة .

– قانون العقوبات اللبناني.

-Droit civil, Ph. Malaury. L. Aynes. Editions Cujas 1996 .Annick Batteur, Droit des personnes et de la famille , Edition LGDJ ..Jean Carbonnier, Flexible droit,8

- edition, LGDJ 1,995 Pierre Gannage,Le pluralisme des statuts personnels dans les etats .

-multicommunautaires, Bruylant, presses de l'universite Saint Joseph, 2001 MarieClaude Najm, Principes directeurs du droit international ,prive et conflit de civilizations, Nouvelle bibliotheque de theses .

-Dalloz, 2005 Nasri Antoine Diab, Le Droit Fondamental a la Justice, Bruylant, Delta, LGDJ, 2005 ,Droit et Religion , oeuvres du colloque organise par CEDROMA .

-Universite Saint Joseph, Bruylant,2003 Les violences contre les femmes, Maryse Jaspard, collection